العوائق
التى تحد من عملية التنمية

الدكتور
ابراهيم حلمى عبد الرحمن
المستشار الاقتصادى لرئيس مجلس الوزراء

الدكتور عبد القادر حاتم أعطانا بيانات كثيرة جدا وانما لاحظت أنه قال كلمة فى أول حديثه وفى آخره أن مستقبل مصر يمكن أن يكون افضل من الحاضر ومن الماضى وهذه اشياء لا بأس بها تجعل هناك أمل . وبعد ذلك قال لابد من ازالة العوائق ولكن لم يقل كثيرا عن العوائق الا اشارة دبلوماسية كنا نود من الدكتور عبد القادر حاتم أن يعرفنا ما هى العوائق التى هى من صنعنا .

واننى فى هذه الكلمة سوف أتحدث عن العوائق التى تحد من عملية التنمية بشىء من الاجمال . فكلنا نعلم بأن الادارة الاقتصادية فى جميع انحاء العالم يتنازعها نظريتان عظيمتان هما : النظرية الرأسمالية . والنظرية الاشتراكية .. والنظرية الأولى تتركز فى قدرة رأس المال أو صاحب رأس المال على المخاطرة برأسماله والرغبة فى تحقيق ربح وعائد ، وعلى أن رأس المال فى سعيه الى تحقيق الربح والمخاطرة ينظم العملية الاقتصادية بما فيها توظيف العمال واعطائهم أجورا وارباحا واشياء اخرى . أما النظرية الاشتراكية تقول بأن الملكية نفسها للعمال ولو أنها ممثلة مؤقتا فى الدولة ، والعمال هم أصحاب الحق فى الربح وفى الادارة ، ورأس المال أساسا بالصورة القريبة مستغل ضد صالح العمال ونحن نعرف الدول التى تمشى بهذا الأسلوب .

الاستهلاك أولا ثم الانتاج :

فى مصر نجد أن المشكلة ليست فى رأس المال أو العمال وانما المشكلة اننا خلقنا — كما ذكر الدكتور عبد القادر حاتم — من صنعنا قضية أخرى ليست قضية رأس المال ولا العمال ولكن جعلنا الاستهلاك أولا ثم الانتاج ثانيا . وبذلك وضعنا أولوية مطلقة لعملية الاستهلاك منفصلة الى حد

كبير عن الانتاج ، وقلنا بأن الشعب لابد أن يأكل كذا وكذا ولابد أن يسكن فى كذا وكذا ولابد من وجود كذا وكذا .. ولكن من أين نأتى بكل هـذا ؟ وبذلك فصلنا عملية الاستهلاك عن المورد الأساسى الذى يغنيها وهو الانتاج . وهذه قضية لا وجود لها فى أى جهة من العالم .

فالمشكلة ليست هى أننى أتكلم عن مطالب الشعب واحتياجاته وانما أتكلم عن أنه لا يوجد فارق حقيقى فى أى دولة من دول العالم سواء اشتراكى أم راسمالى بين الانتاج والاستهلاك فالانتاج للاستهلاك والاستهلاك للانتاج فاذا لم تأكل الناس الانتاج فأين نذهب به ؟ يمكن أن يكون هناك اختلاف فى طريقة التوزيع للدخول والأرباح ، وطبقا لهذا الدخل تأكل الناس ، وبعد ذلك نتركهم لكى يعمل القادر منهم ولكى ينتج ما يحتاجه المستهلكون . فالانتاج والاستهلاك كما نقول وجهين لعملة واحدة وهذا فى الدول الاشتراكية والراسمالية والفقيرة . وهناك فارق بين الذى ينتج أكثر مما يستهلك . لأنه فى هذه الحالة يوجد عنده فائض سوف يذهب به للخارج مثلما يحدث فى الدول البترولية التى لديها أموال كثيرة جدا تصرف كما تشاء وفى النهاية تودعها فى بنوك أمريكا . ولا يمكن لدولة أن تستهلك دون أن تنتج انما نحن أتينا بالحل المعجزة قلنا أننا سوف نستهلك من غير ما ننتج .. كيف ؟ بأننا نقترض حتى نسد الفجوة التى بين الاستهلاك والانتاج فاعتمدنا على الشحاته بشكل من الأشكال ، ابتدأنا بمصادر الأموال لأسباب سياسية من أول الثورة وبذلك وفرت لنا بعض المال استثمرناها حتى يزيد الانتاج وبعد ذلك دخلنا فى نفوذ روسيا أقرضونا أموال حتى يزيد الانتاج . وقطعنا العلاقة مع روسيا ووضعنا يدنا مع العرب ليعطونا أموالا لكى يزيد الانتاج ولكن الانتاج لم يزد أبدا وبرغم ذلك زاد الاستهلاك على المستوى الأسفل والأعلى .

الرئيس السادات طرح فكرة الانفتاح الاقتصادى وهذه رد فعل لحالة الكتمان والانغلاق أيام عبد الناصر قال ان الدول التى تملك أموالا كثيرة وتبيع وتشترى نحاول أن نكسب منها فدخلنا تحت نفوذ الراسمالية لكى نحصل على بعض الأموال ويوجد لدى الدكتور رشاد مستندات تقول بأن النقود الواردة من الخارج ليست كثيرة للاستثمار بل هى قروض . أما الفكرة الأساسية أن الانتاج يقل عن الاحتياجات الاستهلاكية واننا كشعب ودولة ملتزمين بمقتضيات استهلاكية وهذا الالتزام منفصل عن قدرتنا الانتاجية فهل نسمى هذه سياسة سليمة أو غير سليمة ؟ فهذا هو الحل الميسر . وبسؤال وزير التخطيط هل الخطة

تحل هذه المشكلة وتتعرض لها ؟ فكانت الاجابة بالنفى . اذا الخطة تحاول أن تنظم الأمور العسيرة .. وفى الحقيقة يوجد مجهود كبير بذل فى السنتين الأخيرتين .

الاتجار فى العملة :

أظن فى هذا المكان قال زميل عزيز يوجد فى مصر دولارات كثيرة جدا، والآن عندنا الكثير بدون دولارات ... زميل يقول البنوك المصرية عندها ودائع بالعملة الحرة حوالى سبعة آلاف مليون دولار .. هذا ليس مهم ماذا تفعل بهم يا حضرة البنك ارسلهم الى الخارج حتى آخذ ربع أو ثمن فى المائة فرق بين ما اكسبه كعائد من السبعة آلاف فى الخارج وبين صاحب رأس المال أو صاحب النقود الذى يأخذها . ولماذا لم تستثمر نقودك هنا قال لا توجد وسائل تستثمر فيها مع ضمان سيولة السبعة آلاف مليون .

نفس هذه المشكلة مع بنوك نقل النقد المصرى فالبنوك عموما عندها سيولة ، عندها ودائع وتريد أن تستثمر والبلد كذلك والحكاية مقفلة قاعدين الآن نضبط الذين يتاجرون فى العملة وهناك أحد تجار العملة يقول بأنه كان يسلف البنك الأهلى ثمانين مليون — ونحن نعلم بأن القانون يدين الراشى والمرتشى ، فلماذا لم يحققوا مع البنك الأهلى ويحققوا مع هذا التاجر ، فالجريمة لها طرفين راشى ومرتشى وأود أن تأخذوا توصية الى المدعى الاشتراكى بالقبض على البنك الأهلى مع تجريم البنك المركزى ووزير الاقتصاد لأنها جريمة اشتركوا جميعا فيها .

كلنا كنا عارفين انه يوجد تجار عملة يتعاملون مع البنوك بل البنوك الرسمية تتعامل معهم وكذلك الشركات والحكومة ، نعم دبر الدولار مع علاوة تدبير قدرها عشرون أو ثلاثون قرشا ... كلنا معترفين بهذا ونتعامل به فجأة اصبح جريمة ، فنحن كلنا اشتركنا فيها والمشترك الأصلى هو المشرع الذى قال أنا لى حق كفرد أن يكون عندى دولارات ولى حق أن اضعها فى البنك ولى الحق أن أبيعها بأى سعر لأى شخص آخر بدون أى تردد ولى الحق أن ارسلها للخارج وانما بشرط أنى اسجلها بالبنك . فما قيمة التسجيل هذه .. مسألة حسابية وبعدين انت تسمح لى بهذا التعامل عن طريق البنك بدون أى تحديد حقيقى ولا تسمح لشخص أحسن منى جالس فى الشارع يعطينى قرش زيادة ، هذا ليس معقول فأنا سوف اذهب للصراف الذى فى الخارج والمصريون الذين يعملون فى الخارج كلهم يذهبون

للصيارفة الموجودين هناك لأنهم يعطونهم قرش زيادة . هذا ليس قرش ولكنهم يعطون الكثير وأن الحكومة فى وقت من الأوقات كانت لها صراف رسمى فى السعودية حتى يورد لها فلوس المصريين هناك .

تجريف الأرض الزراعية :

كلنا نعرف أن الأرض الزراعية كانت تجرف وانا اشترى طوب من أرض مجرفة فنجد أرض الاصلاح الزراعى التى حول الاسكندرية قد جرفت ، وكذلك مدينة رشيد أرضها كلها قد جرفت وقد تحدثت مع أحد المحافظين وقلت هل لديك قانون يمنع التجريف ؟ قال نعم . لماذا لم تنفذه ؟ قال أنا أريد تعهد من الحكومة ، وأنا مستعد أن أوقف التجريف فى محافظتى تماما خلال أربع وعشرين ساعة ، وانما اذا نشأ عن هذا أزمة فى المبانى والطوب الأحمر فلا يأتى أحد يلومنى لأن الحكومة لم تدبر بديل للطوب الأحمر والكلام الذى يذكر فى الجرائد بأنه سوف تنشىء الحكومة ١٦ مصنعا للطوب الطفلى ، قال لى كلام على الورق وأن الحكومة لو كانت جادة فى منع عملية التجريف تبدأ أولا بالبديل وبعد ذلك تقول الذى يجرف أذبحه . فى السنة الماضية كان يوجد انتخابات سمعنا بأنه صدرت تعليمات لا تقدموا المجرفين للنيابة لأنهم ناس وجهاء من الناحية السياسية والاستقرار مطلوب الآن وعندما انتهت الانتخابات وجدنا تصريحات من أحد السادة الوزراء بأنه ضبط ١٦٧ جرارا تقوم بتجريف الأرض .

لقد ذكر الدكتور حاتم فى كلمته رقم ٦٦٤ الف فدان من الأرض الزراعية الخصبة تعادل ٦٪ أو ١٠٪ للتوسع العمرانى فنحن نعرف فلاح الاصلاح الزراعى الذى أخذ خمسة فدادين لأنه معدم باعهم بـ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه للتوسع العمرانى الذى يأخذ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه يمكنه أن يعطى ١٠٠ر٠٠٠ ويبقى مليونير بالباقى .

التكية وسوبر تكية :

هذه عوائق من صنع الحكومة ونحن نغالط بعضنا ونقول المصارحة والدكتور حاتم أعاد كلمة المصارحة خمسين مرة مع انه لم يصارحنا . أنا سوف أصرح وأمرى لله .. أريد أن اقول أن السياسة التى تسير فى البلد وانا ذكرتها مرارا وحضراتكم سمعتوها وهى اننا نسير على نظام اقتصاديات التكية ، وليس على نظام اقتصاديات الانتاج . ومعنى اقتصاديات التكية أن الناس تجلس ويقولون أوراد وذكر ويلبسون طراطير وبعد ذلك شيخ

التكية يأتى ويفرق عليهم فلوس والناس تذهب لتقول تكية ليس لهـــا مثيل فى أيام الترك وهذه هى التى خربت تركيا حولوا الاسلام الى تكية . ونحن كذلك فى تكية الناس جالسة تسقف تقول حزب وطنى وحزب حـــر انما الكل يأخذ ليأكل ويشرب ويسقف ونشتكى وعندما نأتى الى الانتـــاج يقول وأنا مالى الحكومة ملتزمة بتوفير كل شىء . والذى ظهر فى السنوات الأخيرة صورة جديدة للتكية وهى سوبر تكية وهذه للذى عنده مائة او مائتى مليون جنيه ونازل انفاق يقولون عليه استفزازى وانفاق على اشياء اخرى . هل ليس من الممكن ان يأتى بهذه الفلوس من عمليـــة نظاميـــة ؟ المجتمع ملىء بالانحرافات وفجوات تؤدى الى أن مثل هذا الوضع يتـــكرر وايضا أمام أعيننا فقد ذكر أن الرئيس السادات فى وقت من الأوقات كان يفتخر بأن متر الأرض فى ميدان التحرير اصبح ثمنه ١٠٠٠ جنيه وقال هذا رواج .

من أجل ذلك كان الاندفاع فى ارتفاع أسعار الأراضى فى جميع أنحاء البلاد سببه السوبر تكية وهى وجود كمية كبيرة جدا من الفلوس فى يد ناس لا يريدون هذه الفلوس ويرمونها فى اى مكان بأى شكل خائفين من التضخم فيصرفونها فيما يحقق بهـــم طموحاتهـــم . أو أن أفـــرادا من الدكاترة أو الموظفين أو العمال عندهم عشرات الآلاف وعايزين يصيفون أو يشـــتون فيملأون الشواطىء بالفيلات وجمعيات الاسكان .. الخ . هو انا فى وقت أزمة الاسكان ابنى فيلات فى العجمى وسيدى كرير ولا أبنى مساكن لغير القادرين وذلك لأننى لا أســـتطيع منع الأفراد الذين يملكون الفلوس من الاشتراك فى الجمعيات لبناء الفيلات والمساكن الفاخرة لذلك فان المسئولين عن انتاج الأسمنت يقولون بأن اســـتهلاك الأســـمنت أصبح ٨ مليون طن وجزء كبير منه ليس ضرورى ابدا فهذه سوبر تكية .

لقد أصبح كيلو اللحم يباع بسبعة جنيهات وهذا السعر جعل التبن أغلى من القمح وجعل الردة أغلى من الدقيق وجعل البرسيم أنجح محصول فالفلاح يزرع البرسيم ولا يزرع أكل ولا شرب البنى آدم نحن نشـــتغل لأكل المواشى هذا هو التركيب السعرى . فالفلاح الذى يزرع البرســـيم لا تلومه لأنه يعرف أنه أفضل محصـــول يعود عليه بالفائدة وهذه خبرة فعلية لأن بطن البرسيم يباع بخمسمائة جنيه وهذا المبلغ لا يأتى من القمح ولا من القطن . والتبن والردة لم أعرف ســـعرهما أصبح كام الآن ، لأن سعر اللحمة فى ارتفاع مستمر ومن يأكل لحمة طبعا ليس الرجـــل الذى مرتبه خمســـين أو مائة جنيه بل هو الذى نطلق عليه ســـوبر تكية ومن

هذه الأمثلة يمكن أن نتعرف على أن التفكير فى استراتيجية التنمية فى مصر يعتمد فى جزء كبير منه على عدم الربط بين الاستهلاك والانتاج الربط الصحيح . وان تعبيرى بكلمة التكية وسوبر تكية لا اقصد به سوء نية بأحد لأنه لا يوجد احد سيء النية فالفلاح الذى يزرع البرسيم ليحصل على أعلى عائد والجزار الذى يرفع سعر اللحمة ليسا سيئا النية ولكنهما لا يفكران تفكيرا صحيحا فى الربط بين الاستهلاك والانتاج .

التدخل فى ادارة الانتاج :

لو نظرنا الى ادارة الانتاج سواء فى مصنع أو فى مزرعة نجد أن لها قواعد — بصرف النظر عن توزيع عائد الانتاج — والمصيبة الكبيرة أن نظام التكية الذى نحن فيه يأتى صاحب التكية ويتدخل فى الانتاج وفى الادارة ومن ضمن انواع التدخل عملية التسعير وتعيين العمال وعدم الفصل ولا يوجد راس مال ولازم تعمل كذا . واذا طلبت الادارة حرية التصرف لكى تحقق الربح المجزى الذى يعود على صاحب راس المال المتمثل فى الدولة والتى تصر على التدخل حتى وصلت الحالة الى ارتباك فى عملية الادارة وليس هذا فى المصنع فقط بل كذلك نجده فى الزراعة حيث لا نجد عمالا يقومون بزراعتها أو يحصدون محصولها ويقولون القصب لا يتجمع والأرز لا ينقى والأرض تبور والعملية الزراعية ليست مضبوطة . وهذا من عملية الارتباك الموجودة . وبمعنى آخر فان الادارة الانتاجية لا تعمل طبقا للأسس العلمية ومن ثم فان الأجهزة والمعدات الانتاجية لا تعمل بالكفاءة المطلوبة وبالتالى فان العائد منها لا يتناسب مع الاستثمارات المستغلة فيها .. واذا تحدثنا بصراحة أكثر فانه يمكن القول بأن المدارس لا تعمل والمستشفيات لا تعالج العلاج المطلوب والمحاكم عندها ثلاثين ألف قضية كل يوم وهكذا .. واننى اتساءل كيف نعمل فى هذا الجو من التدخل فى كل شيء حتى يمكن أن يكون مستقبل مصر افضل .

أننى اود أن اعرف كيف يفكر كل اب لو اعلنت الحكومة غدا انها بعد ثلاث أو أربع سنوات سوف تلغى تعيين الخريجين فان هذا القرار المكتوب على الورق يجعل كل أب وكل شخص فى البلد يفتح عينيه ويعلم ابنه شيء يعرف يأكل منه عيش ولا يأخذ وظيفة بثلاثين أو أربعين جنيه فى الحكومة ويرجع يعمل بره سواق تاكسى ومبلط قيشانى .

الزيادة والنقص فى العمالة :

هناك سؤال أود الاجابة عليه من الحكومة لأنها تضعنا فى موقف غير مفهوم بالرغم من وجود أجهزة التخطيط يقولون بأن السكان يزيدون ١٢ مليون منهم زيادة فى قوة العمل ٤٠٠ر٠٠٠ وانا لا أجد عمالا فى الزراعة ولا فى الصناعة ولا فى المنازل ولا حتى فى البنوك فقد أعلن البنك الأهلى عن فراش فلم يتقدم أحد الى العمل كفراش ونحن كنا نحترم فراش البنك الأهلى وكنا نعتبره تماما مثل مستر كوك الذى كان يملك البنك .. فاين ذهبت هذه الزيادة ٤٠٠ر٠٠٠ هذا السؤال سألناه فى المؤتمر الاقتصادى من سنتين وللآن لا يوجد عليه رد . لأن البيانات تقول بأن هناك زيادة مقدارها ٤٠٠ ألف فرد فى حين نجد الواقع يقول بأن هناك نقص فى العمالة فأردت أن أسمع اجابة على هذا التساؤل من أجهزة الدولة والمجالس القومية اللى سمعنا أهميتها والوزارات اللى راحت والتى تأتى لم تناقش هذا السؤال ولم تأت برد حتى الآن . والرد قد يكون فى أحد شيئين اما اننا خلقنا فرص عمل كثيرة جدا نتيجة الاستثمارات الضخمة والنشاط الموجود بحيث أن القوى العاملة الجديدة التى تتولد استغرقت فى هذه الأعمال ويوجد أعمال فائضة لا تجد أفرادا وفى هذه الحالة المفروض اننا نخفض عملية الاستثمار شوية لأن كل ما تصنعه انك تغلى الأجور وتضر بعملية الانتاج لنقص العمالة بصرف النظر حتى لو كانت عمالة مدربة أو غير مدربة هذه صورة .

واما أن تكون هناك زيادة فعلية مقدارها ٤٠٠ر٠٠٠ وباب التكية واسع فلا يعملون أو انهم يعملون لمدة ساعتين يوميا بينما المطلوب عمل ست ساعات ومن ثم فان العمل الذى يعمله واحد يقوم به ثلاثة أفراد وتكون النتيجة أن ٤٠٠ر٠٠٠ قيمتهم فى الانتاج ١٠٠ر٠٠٠ فيوجد نقص فى العمالة وهى فى الحقيقة تطور فى نقص الانتاجية نتيجة البلطجة وعدم القدرة على التشغيل وليس يوجد حل غير هذا وذاك بقى لى سنتين أمسك الوزير ده من هنا وده من هنا هذا يقول كلام وهذا يقول كلام ! وغير متفقين على شىء والى الآن اقول لكم لا أعرف الى أين أذهب ؟ هل أذهب الى جهاز تنظيم الأسرة ؟ ورئيس الجمهورية عمل مؤتمر كبير لزيادة السكان وكيف نمنع زيادة السكان وفى الوقت نفسه وفى البيت أرى انه لا توجد عمالة .

الزيادة السكانية :

ولما نأتى للسكان يقولون أن السكان يزيدون من ٤٤ أو ٤٥ مليون الى ٧٠ مليون . وقوة العمل تمثل ١٢ مليونا اى الربع تقريبا . ثم نجد أن ربع السبعين سبعة عشر المفروض أن قوة العمل تزيد نسبيا لوجود زيادة فى الانتاج وناس كثيرة يدخلون العمل يمكن أن تصل ١٧ الى عشرين فيصير عندى عمال يزيدون من ١٢ مليون الى عشرين مليون وعندى سكان يزيدون من ٤٥ الى ٧٠ مليون الثلاثة والعشرين مليون من السكان اللى منهم جداد ٨ مليون عامل ماذا يعملون ؟ اين يعملون ؟ واين يسكنون فى نفس الأرض الزراعية والمدن التى تتسع أم نخرج بره هذه الحكاية سهلة كل واحد يقف لكى يقول خطبة ومساحة مصر لا يستغل منها الا ٣٪ شبعنا من ٣٪ وماذا بعد ذلك ؟ كم مضى علينا نصلح أراضى وكم من السكان خرجوا الى الأراضى الجديدة الذين يعملون فى مدينة العاشر من رمضان يعيشون فى الاسماعيلية والقاهرة . مدينة السادات خالية والعامرية كذلك اين ذهب السكان ؟ ونضع الثلاثة والعشرين مليونا فوق نفس المدن ونفس القرى ونفس الأرض الزراعية . ماذا يفعلون ؟ أنا أعرف أن الوقت ضيق ولكن أريد أن نحسب معا .. الدخل القومى الآن موزع تقريبا بنسب بسيطة ربع من الصناعة وربع من الزراعة ونصف من الخدمات — بما فيها الخدمات الانتاجية تقريبا — فاذا فرضنا أن الدخل القومى ١٠٠ فالصناعة نصيبها ٢٥ ، والزراعة ٢٥ ، ٥٠ للخدمات . مع العلم بأن السكان يزيدون مرة ونصف .

لو فرضنا أن كل أملنا وهدفنا أننا نزيد مستوى الدخل الى الضعف فى ٢٠ سنة فان الدخل يجب أن يرتفع من ١٠٠ الى ٣٠٠ لأنك تضاعفه وتزيد الـ ٥٠٪ الزائدة . أما كيف توزيع هذا الدخل ٣٠٠ بين الزراعة والصناعة والخدمات . فاذا ذهبنا الى أصحاب الزراعة يقولون لا نقدر على زيادة الدخل الزراعى أكثر من مرتين لأن الأرض والماء وانتاجية الأرض محدودة وبذلك تصبح الـ ٢٥ المخصصة للزراعة ٥٠ أما الخدمات التى عانت كثيرا من عملية الركن والبلطجة نجعلها تزيد بمستوى زيادة السكان لكى تبقى كما هى نسبيا فتصبح ٥٠ المخصصة للخدمات ٧٥ فاذا أضفنا الزراعة الى الخدمات أصبح الدخل يساوى ١٢٥ وبالتالى يصبح على الصناعة أن تغطى الفرق وهو ١٧٥ فيجب أن تزيد من ٢٥ الى ١٧٥ اى سبعة أضعاف واذا لم نفعل ذلك فاننا لا نجد ما نأكله ويصبح مستوانا أسوأ مما نحن عليه .

هذا على أساس زيادة مستوى الدخل أما اذا حسبنا توزيع الدخل فى المستقبل بين الزراعة والصناعة والخدمات على أساس الزيادة فى العمالة نجد عندما اليوم مليون ونصف يشتغلون فى الصناعة ـ القطاع العام نصفهم تقريبا والقطاع الخاص النصف الثانى ـ ونحن نأخذ أرقام تقريبية ـ الزراعة بها أربعة ونصف أو خمسة يصيرون ستة ونصف . والخدمات خمسة وبعد ذلك نوزع العشرين الزراعة والريف لا يقدر أن يتضاعف لأن الأرض الزراعية محدودة والانتاج الزراعى والى آخره يعنى ان الخمسة ملايين عامل الخاصين بالزراعة يصيرون سبعة ملايين . والخدمات تتمشى معنا تصير سبعة ونصف ويكون بذلك احدى عشرة ونصف يبقى خمسة ونصف مفروض أن عمال الصناعة يزيدون من واحد ونصف الى خمسة ونصف يعنى ثلاث مرات والانتاج الصناعى يزيد سبعة مرات اى أن الانتاجية تزيد مرتين ومن هذه الحسبة الاجمالية يتضح لنا أن مستقبل مصر من حيث الانتاج هو الأساس فى الصناعة وأن معدل الانتاج الحالى للصناعة اذا لم يصل الى نسبة ٧٪ سنويا او ٨٪ سنويا فانها لا تفيد .. وعندما نحسب هذه الحسبة ونرى معدل الانتاج الصناعى يصير كام لا يقل عن ١٠ أو ١٢٪ سنويا حتى يكون هناك مستقبل لمصر .

كل هذه الأشياء يجب أن تزيد الانتاج الزراعى وتكون زيادة ليس من أجل حضرات المواشى ولكن من أجل حضرات البنى آدمين نزيد الأرض الزراعية ونستغل الماء ونمنع تجريف الأرض ونمنع العمران يزاد فى المنطقة المأهولة ونذهب الى المناطق النائية وننشىء الصناعات الجديدة فى المدن المعدة لذلك ونمنع منعا باتا اى زيادة فى المبانى داخل المدن والمناطق الحالية حتى أستطيع ان اعمر المناطق الجديدة أعطى أولوية للتدريب الصناعى والاستثمار الصناعى لكى تزيد بمعدل ١٠ ، ١٢٪ بدل ما أنا بأصرف على المرافق والكبارى العلوية والأنفاق السفلية فى قاهرة المعز لانه ليست شغلتى فى مستقبل مصر أن أجعل السيارات تذهب من الجيزة الى المطار فى نصف ساعة .

من الذى أعطى أولوية بناء الكبارى ؟ يجب أن تستثمر هذه الأموال فى الأرض الزراعية والمصانع انا اريد ان اخرج الناس من القاهرة والاسكندرية للمناطق والمصانع الجديدة نحن اليوم ننشىء مراكز تدريب لا يذهب اليها

مدربين لأن الولد الذى عنده ١٢ أو ١٥ سنة يقدر أن يحصل على خمسة جنيهات فى اليوم دون أى تدريب أكثر من الموظف بدرجة مدير عام وعندما يتدرب وتقول اعطيك خمسون قرشا واسقطك وانجحك لا يأتى. ان الوضع السعرى والأجرى اليوم يخنقنا حتى فى عملية التدريب بالاضافة الى عملية الادارة التى أنتم تشكون منها كل يوم .

الادارة الانتاجية بالنسبة للانتاج الزراعى أو الانتاج الصناعى أو التجارى فى موقف حرج بين التكية الذين فى أسفل ولم يعملوا والسوبر تكية الذين هم فى أعلى يوجهون الاستثمار والمجهود الى غير الضروريات والى خدمة أصحاب المال الأغنياء السفهاء والحكومة تقول هذا هو الاستقرار ولكن الواقع يقول بأنه ليس استقرار للمستقبل ولو كنا نريد أن نرى الانتاج ومستقبل مصر نعيد هذه الحسابات ونقول هذا خطأ ويكون هذا حسن لو فعلنا كذا .

ضرورة الاعتماد على الموارد الذاتية :

من الذى يستمر يصدر بترول بـ ٣ أو ٤ بليون سنويا وأنت تزيد الطاقة من ١٠ الى ١٥٪ فى السنة وتأتى وتقول رشد الطاقة فيتال ان هذا ضد الاستقرار لأن هناك مصانع زجاج تستهلك طاقة معدلها أربع مرات من المعدل العالمى اذا كان هذا صحيح فمن حقنا ان نعطى الأولوية لرشيد الطاقة . واذا كانت الميكنة الزراعية ملأت الأرض لتحل محل المواشى وهى عبارة عن راسمال وطاقة وهذه الطاقة غالية جدا وراس المال أصبح قليل يبقى انا نتيجة استهلاك الطاقة لم اقدر أن أصدر البترول أصبح قليلا يبقى انا نتيجة استهلاك الطاقة لم اقدر أن أصدر البترول الى الى سنوات كثيرة . والعمال المصريون الذين يأتون بـ ٢ مليون أو ٣ مليون هذه ظاهرة مؤقتة كما أن اعتمادنا على أمريكا لتعطينا ٢ بليون فهذه ظاهرة على كف عفريت ولها ثمن واننا كدولة نعيش على مد الأيدى للعمال المصريين والانتاج البترول الذى هو قابل للزوال وللمعونات الخارجية التى تكلفنا الكثير وفى الوقت ذاته حكاية الانتاج المصرى وتفضيله انا لم أفهم عندما يقول رئيس الجمهورية بتشجيع الانتاج المصرى كلنا نمسك هذه الكلمة ونحللها ونعرفها ولا نفعل غير هذا نحن فى سنة ١٩٣١ أحمد حسين رحمه الله قال لنا لا نلبس الطرابيش لأنها أتت من النمسا فأرتدينا طرابيش قش خضراء وبدل الكرافته ارتدينا كوفية وكنا نرمى شركة الأوتوبيس زمان لأنها كانت شركة أتى بها صدقى باشا من انجلترا ونرميها بقشر

انبطيخ فى الشوارع حبا فى الانتاج المصرى ولكن الانتاج المصرى هو الذى خاننا انا اليوم لما استورد مثل ما اصدر ثلاث مرات ، لابد أن يوجـــد فى السوق انتاج غير مصرى يأتى من الخارج . الدكتور رشاد قال ما دام انا فى حاجة الى هذا الانتاج لا يمكن اننى أتحزب ضده ، ان الانتاج الذى تريد أن تتحزب ضده هو الانتاج الذى يصلح للاستهلاك الضرورى سواء أتى من الخارج أو الداخل فلا تستطيع التفرقة بين طن الأسمنت الذى صـــنع فى مصر أو الذى صنع فى الخارج ما دمت فى حاجة الى الاثنين . انت تفرق بين طن اسمنت لازم لضرورة وطن أسمنت لفيلا فى العجمى هذا غير ذلك من حيث الاستخدام .

المصالح .. والسياسة العامة :

المشكلة فى الحقيقة أن الذى نراه الآن أمام أعيننا لا نتكلم فيه ننتظر حتى يقول رئيس الجمهورية كلمة وننفتح كلنا مثلما قال رئيس الجمهورية الدعم وجدت مجلس الشعب والشورى والحزب الوطنى والتجمع والدنيا كلها قالت الدعم الدعم . أين كنتم ؟ نحن من سنين طويلة ونحن نتكلم فى الدعم وهل مشكلة الدعم جديدة أو ليست مدروســـة بل هى مدروســـة والمشكلة أن القرار السياسى يقول بأن الدراسات تقول بالغاء الدعم عن طريق توزيعه على المستحقين للدعم ولأن هذا القرار ليس فى صالح هذه الطائفـــة وضـــد مبـــادىء التكيـــة لا ينفـــذ . ومنـــذ اكثر من عشر سنوات قلنا لهم أوقفوا تصريحات البناء وســـط المدن الكبيرة ايقافا تاما لا لوكالات ولا أراضى ولا عمارات لأن المرافق الموجودة مرافق قديمـــة لا تتحمل المبانى الجديدة ونريد السكان ينتشروا ولا يتركزوا انما الذين لهم مصـــالح فى بيع الأرض بألف والفين جنيه قالوا لا وكلامهـــم مشى وامتلأت وسط المدن بعمارات عالية والآن نعمل مشروع مجارى القاهرة بـ ٥ر٢ مليار وهذه مبالغ ضخمة جدا اقترضها لكى أصلح المرافق وهى ضرورة الآن من أجل الحالة الصحية حتى لا يحدث وباء فى البلد انما لما نسكت حتى تصل المسألة الى هذا الحد وانت تعرف بأن كل عمارة بها مائة شـــقة بخمســـمائة شـــخص بدلا من فيلا بها ثلاثة فان هـــذا عبء على المرافق والمواصـــلات والمرور والكهرباء والماء . لماذا تركتهـــا ؟ هناك أفراد لهم مصالح والسياسة العامة لا تعارض هذه المصالح لا أريد أن اقول تشترك فيها واذا اشتركت تقول لا نحن نعمل تعمير . لماذا تذهب لتعمر الأرض الزراعية ولم تذهب لتعمر الصحراء . السيد رئيس الجمهورية قال بأنه

يوجد سبع مشاكل اساسية وعددها مثل الدعم والاستهلاك والاستثمار ... الخ . ثم قامت المجالس الشعبية والاحزاب الوطنية والجامعات والمراكز العلمية لكى يدلوا كل منهم بدلوه فى هذه المشاكل السبعة ولكن رئيس الجمهورية راى اهمية الموضوع وانه يحتاج الى عقد مؤتمر يضم جميع الاقتصاديين لكى يناقشوا هذه المشاكل السبع ويخرجوا بتوصيات وحلول لهذه المشاكل .

المؤتمر الاقتصادى :

وتنفيذا لهذا شكلت لجنة تحضيرية مهمتها التحضير لهذا المؤتمر الاقتصادى وبالمصادفة كنت ضمن اعضاء هذه اللجنة الذين اجتمعوا لبحث هذه المشاكل وكيفية الوصول الى حلها . وبعد أن اجتمعت اللجنة بالسيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الأستاذ محمد عبد الفتاح ، والدكتور فؤاد هاشم وزير الاقتصاد ، والدكتور كمال الدنزورى وزير التخطيط ، والدكتور صلاح حامد وزير المالية رأت أنه لا يمكن حل هذه المشاكل منفردة اى واحدة واحدة بل لابد من دراسة الوضع الاقتصادى ككل وذلك لأن التركيبة الاقتصادية جميعها ليست سليمة ومن ثم فيجب أن نخطر رئيس الجمهورية بأننا لا نناقش هذه المسائل منفردة بل سنناقش الوضع الاقتصادى ككل وسوف نكتب مذكرة لسيادته بهذا وذلك فى يناير سنة ١٩٨٢ وكلفوا الأستاذ محمد عبد الفتاح ابراهيم فى أن يبلغ رئيس الجمهورية رغبة اللجنة التحضيرية فى تأجيل موعد المؤتمر الى مايو أو يونيو وهو موعد تحضير الموازنة والخطة وأن المقترحات التى سوف يسفر عنها المؤتمر يمكن أن ينفذ جزء منها عن طريق الخطة والموازنة اذ أنهما الأدوات الحقيقية لتنفيذ السياسة الاقتصادية وكتبنا مذكرة بهذا الأمر وانتظرنا موعد تقديمها لرئيس الجمهورية ولكننا فوجئنا بأن المؤتمر سوف يعقد فى ١٣ فبراير سنة ١٩٨٢ ولم يبق سوى عشرة أيام على انعقاد المؤتمر .

اننى أذكر هذه الوقائع كشاهد عيان وكمشارك فى اللجنة التحضيرية واجتمعت هذه اللجنة ورأينا أن الأساس المتفق عليه غير متحقق واننا لا نستطيع معارضة قرار رئيس الجمهورية بعقد المؤتمر وان لجنة الاعداد يمكن أن تنسحب وظهر رأى آخر يقول بأن المذكرة التى كانت ستقدم الى رئيس الجمهورية يمكن أن تقدم الى المؤتمر وأن يدعى أعضاء المؤتمر لمناقشتها لكى تتضح العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية لمصر .

وبالفعل قدمنا المذكرة الى الأربعين اقتصاديا الذين حضروا الى المؤتمر ، وكانوا جميعا مجهزين انفسهم لمناقشة المشاكل السبع التى ذكرها الرئيس ومن هنا فان معظمهم لم يقرأ المذكرة وبدأ الأربعون يتحدثون عن المشاكل السبع ويعيدون الكلام وكأنهم السبع سواقى التى نتحدث عنها .

وافتتح الرئيس المؤتمر فى الموعد المحدد ومرت الأيام الثلاثة المحددة للمؤتمر ولم يحدث شىء وقلنا يجب أن نعترف بأن المؤتمر لم يصـــل الى شىء .. فقالوا كيف يكون مؤتمر يدعو اليه رئيس الجمهـورية ويحضره رئيس الوزراء ومعهم أربعون عالما اقتصاديا ولم يفعل شىء .. هذا غير معقول !! وظهرت فكرة ذكية من المرحوم الدكتور على الجريتلى وهى أن نقول بأن المؤتمر ناقش القضايا وأيضا المذكرة المقدمة من اللجنة ثم تشكل لجنة صياغة من خمسة أفراد لكى تضع الصيغة التى تخرجنا من هـذا المأزق وقد اختارونى مقررا لهذه اللجنـة والأربعـة الباقون هم الدكتور رفعت المحجوب ، والدكتور مصطفى السـعيد ، والدكتور محمـد زكى شـافعى ، والدكتور حامد السـايح واجتمعنا بمكتبى فى مجلس الوزراء واتفقنا على أن نجعل رئيس المؤتمر يقدم مذكرة لرئيس الجمهورية يكتب فيها ما دار من مناقشات فى هذا المؤتمر وخاصة ما ورد فى مذكرة اللجنـة التحضيرية ثم توقع هذه المذكرة من رئيس المؤتمر .

وافق الدكتور عبد الجليل العمرى على هذا الرأى وكتبت اللجنـة نص المذكرة وقرأتها على رئيس المؤتمر وكان عنوانها مذكرة رئيس المؤتمر الى رئيس الجمهورية وليست مذكرة المؤتمر لأن المؤتمر فى الحقيقة لم يصل الى شىء كما أن السيد رئيس الوزراء فى هذا الوقت لم يكن يريد المؤتمـر ولا التوصيات التى سوف يوصى بها ، وأصبحنا نسمع بأن المؤتمر لم يفعل شيئا وأن الاقتصاديين لخبطونا وأننا لم نحصـل منهم على شىء . ولأن رئيس الوزراء يكتم على بعض المشاكل ويحاول حلها بطريقته الخاصـة وقد هربت من رئيس الوزراء بأن عملت لجنة خاصة بالتدريب والتى هى احدى توصيات المذكرة واستطعنا من خلال هذه اللجنة ان نخصص ٥٠ مليون جنيه لتقوية عملية التدريب على جميع المسـتويات وبالفعل أدرج هذا المبلغ فى الميزانية وشـكل المجلس الأعلى للتدريب والقوى البشرية سنة ١٩٨٢ واجتمع مرتين منذ نشأته وحتى الآن ووزعت الخمسين مليونا على مراكز التدريب التى ليس بهـا مدربين وعلى الجيش وبعدها وقفت المسـألة .

مشـــاكل الاســـكان :

بعد المؤتمر الاقتصادى بشـــــهور اراد رئيس الجمهورية أن يعرف حدود مشكلة السكان فقرر عمل مؤتمر للســـكان لأنه يرى أن المشـــكلة السكانية كبيرة ويريد من العلماء المتخصصين أن يناقشوها لكى يصلوا فيها الى حل خاصة وأن مشكلة الاسكان فى تزايد والناس كلها تريد مســـاكن وخاصة الشباب الذين يريدون الزواج ومن هنا قرر عقد مؤتمر للاسكان . ثم رجع مرة ثانية ومنذ اسبوعين يطالب بدراسة لمشكلة الدعم لأنه شاعر بهذه المشاكل وأن سيادته يتصور — وهو تصور صحيح — أنه من خلال المناقشة سوف يصل الى الحل ولكن للأســـف جميع المناقشـــات تصل فى النهاية بغير حل وذلك لأن هناك عوائق من صـــنع ايدينا صنعها أصحاب المصالح وأصحاب رؤوس الأموال .

من الصالح العـــام للجميع أن يحدث اتفاق على زيادة الانتـــاج والمحافظة على الأرض الزراعية ونقل الاسكان الى خارج المناطق المزدحمة والتوسع الصناعى .. الخ . هذه الأشياء التى تحقق الصالح لجميـــع افراد الشعب ومن يريد أن يخدم البلد لابد أن يعمل من أجل هذه الأهداف الســـامية وأن كل من يســـعى الى عرقلتها والوقوف أمامها من العمـــال والرأسماليين فلابد أن يفهموا أن المركب سوف تغرق بنا جميعا لأننا اذا كنا ننمو بمعدل ٦٪ والتضخم ١٥٪ فاننا بذلك نأكل رؤوس أموالنا وهذا هو وضعنا الراهن فلابد من زيادة معدل التنمية حتى نعبر هـــذه المرحلة الى مستقبل افضل .

بنـــدرة القـــرية :

واذا نظرنا الى المشاكل التى أمامنا فاننا نرى أن القـــرية أصبحت غير منتجة وبها السوبر تكية وأصبح أهلها يبنون الفيلات ومبانى التمليك وهذا ما يطلق عليه بندرة القرية اى أن القرية تحولت الى بندر صغير . فى حين نجد فى المدينة الاسكان العشوائى المكون من عشش الصفيح أو المبانى المقامة بدون مرافق وهذا ما يسمى بأريفة المدينة اى تحول المدينة الى ريف .

سرندية المنـــازل :

وهناك مشكلة أخرى ظهرت على السطح وتكتب عنها الصحف واتخذ وزير العمل بشـــأنها قرارا يقول فيه بأنه ســـوف يوظف البنات الحاصلة على الاعدادية بخمسة وسبعين جنيها كمديرة للمنزل وذلك بعد أن انتشر تشغيل البنات اللاتى يأتين بهن من سيرى لانكا ويدفعون لهـم أجورهم بالعملات الأجنبية فتوفيرا للنقد الأجنبى فكر وزير العمل فى توظيف البنات الحاصلات على الاعدادية وهذا مظهر من مظاهر الحياة التى نتحدث عنها بأن يستورد الشخص البنات من سرى لانكا لكى تعمل عنده ولذلك فاننى اسمى هذه بمشكلة سرندية المنازل .

بوتكة الشـــوارع :

كنا نطلق على القاهرة بأنها المدينة ذات الف مئذنة ولكن الآن أصبح يطلق عليها بأنها المدينة صاحبة الألف بوتيك لأن البوتيكات والسوبر ماركت وصلت الى كل مكان وهى عبارة عن أماكن للتوزيع والاستهلاك للطبقات القادرة وغير القادرة مملوءة بالسلع غير الضرورية ونجدها فى كل مكان وقد حلت محل كثير من المحالات التى تخدم الجمهور وخاصـــة صـــالونات الحلاقة التى يقبل أصحابها نظير دفع مبالغ كبيرة وصلت فى بعض الأوقات الى ٣٠ الف جنيه كخلو لمحل حلاقة لدرجة أن هذه المحلات قد نقص عددها وأصبح هناك خوف من انقراضها حتى نضطر لكى نحلق شعرنا نســـافر الى أوربا ولذلك فاننا نسمى هذه الظاهرة ببوتكة الشوارع .

مظاهر الترف .. والأفراح :

وهناك ظاهرة أخرى تدل على مظاهـــر الترف فان الفرد اذا دعى الى فرح من الأفراح التى تقام فى الفنادق فانه يجد أن الفرح يتكلف اكثر من خمســـين الف جنيه ونحن لا نعترض على اقامة الأفراح فربنـــا يفرح الجميع وانما الانفاق الكبير على هذا الفرح عملية صعبة فى مجتمع مثـــل مجتمعنا فان هذا المبلغ الذى ينفق لو أعطى للعروسين ليكونا بهما بيت الزوجية أو أعطى للجمعيات الخيرية لانفاقه على أغراض الخير فان هذا يكون أفضل وحتى لا يحدث مثل هذا الانفاق الاستفزازى الذى يســـتفز كثيرا من افراد الشعب المطحونين ولا يوجد داعى لمثل هذه الاستفزازات.

زيادة الانتاج .. والنظم السياسية :

واننى أريد أن أختم هذه الملاحظات بملاحظة وهى أن الانتـــاج كان بعد الحرب العالمية الثانية أى منذ حوالى أربعين عاما كان الانتاج العالمى

يمثل نسبة ٨٤٪ للدول الرأسمالية ، ١٠٪ فقط للدول الشيوعية أو الشرقية ، ٦٪ فى باقى دول العالم . ولكن خلال الأربعين سنة الماضية حدث أن انتاج الدول الفقيرة ارتفع من ٦٪ الى ١٠٪ وارتفع فى الكتلة الشرقية من ١٠ الى ٢٥٪ وقد انخفض نسبة انتاج الدول الرأسمالية من ٨٤٪ الى ٦٥٪ ومعنى هذا أن الدول الاشتراكية ارتفع انتاجها وكذلك الدول الفقيرة الى الضعف وأكثر فى حين انخفض انتاج الدول الرأسمالية. ومن ثم فان هناك دول شيوعية تقدمت وكذلك دول فقيرة ارتفع مستوى معيشتها خلال هذه الفترة ، وأننا لو سرنا على النظام الاشتراكى أو النظام الرأسمالى فانه يمكن أن نتقدم فليس العيب فى النظام الاشتراكى أو الرأسمالى وانما المشكلة تتمثل فى تكية المنافسة السياسية بين الأحزاب اليسارية واليمينية أو الرأسمالية والانفتاحية فان اى سياسة يمكن تؤدى الى النجاح ما دام هناك تخطيط للتنمية وادارة سليمة .

والانفتاح الاقتصادى فى مصر لا يمكن مقارنته بأى انفتاح فى العالم فلو كنا نريد انغلاق فانه يمكن أن يحقق أيضا نجاحا اذا وجهت الأموال توجيها سليما وانما ماذا نفعل اذا كانت السياسة العامة للدولة تجعل الشعب يقول اعطنى وليس لى دخل بالانتاج بل كل ما أطلبه هو توفير كل ما أحتاجه دون أن أطالب بانتاج معين ومن هنا توجد فجوة أو انفصال بين عملية الانتاج وعملية الاستهلاك والجزاء بالالتزامات دون أن تحقق فنرى أمامنا مستويات من الفساد نسكت عنها حتى نجد من يكشفها ويتحدث عنها فمثل هذا الجو لا يمكن لأى نظام اشتراكى أو رأسمالى أن ينجح لأن الأساس هو الفكر الانتاجى .

نحن نقول بأن الهند أفقر من مصر — وهذا صحيح — ولكن هذا لم يمنع الهند من أن تقفل على نفسها لكى تقيم صناعة محلية لدرجة أنهم توصلوا الى صنع القنبلة الذرية ، والمؤسسات الهندية الآن تنشىء مصانع للحديد وللكيماويات والأسمدة وأن المنتجات الهندية تنافس المنتجات الأجنبية ، وانما نحن وضعنا مجموعة من القرارات الاشتراكية على مجموعة من القرارات الرأسمالية وأصبحت قرارات خليط مع المفارقات الكبيرة فى الأجور والأسعار التى نحن فيها ونقول نريد زيادة الانتاج وهذا بالقطع غير ممكن فالمشكلة ليست يسار أو يمين لأننا سرنا يسارا فلم ننفع والآن نسير جهة اليمين ومحتاسين فالمشكلة مشكلة ادارة وتنظيم وتخطيط سليم للسياسة العامة .

واذا نظرنا الى الصين الشعبية فاننا نجد أنها كانت شيوعية أكثر من روسيا ثم انفصلت عن روسيا لأنها كانت متصورة بأن روسيا تعاملها كدولة رأسمالية وتعطيها معدات لكى تمسكها وكان النظام وسياسة التنمية نظام ناجح ومختلف تمام الاختلاف عن النظامين الغربى والشيوعى. وأن ستونج دخل فى عملية الثورة الثقافية مستهدفا كسر المعنويات التى تكونت فى الطبقة الحاكمة ويرجعهم مرة أخرى الى مستوى الجهاد والتقشف القديم فأمر بأن يقوم جميع الموظفين الكبار بالعمل فى الأرض لمدة سنتين، كما أغلق الجامعات لأنه اعتبرها تغير من عقلية الناس وتعلمهم أسلوب غير ملتحم بالجماهير وقال لهم اعملوا بعرقكم وأيديكم وبعد ذلك تعلموا ثم دخلت عملية الثورة الثقافية فكان هناك بالطبع عملية تخريب وهجوم . ومات ستونج وجاء خليفته وسار على سياسة الصين الشعبية الموضوعة وبذلك أستطاعت الصين أن تتقدم وتصبح من الدول المصدرة بالرغم من الزيادة السكانية الضخمة التى استغلت لصالح الانتاج .

تقرير اللجنة الاقتصادية :

وقبل أن أختم كلمتى أود أن أقرأ على حضراتكم الفقرة الأولى من المذكرة التى أرسلت الى السيد رئيس الجمهورية فى سنة ١٩٨٢ وقد استهلت المذكرة برأى لقى موافقة عامة فى المؤتمر وهو أن الأوضاع والسياسة الاقتصادية القائمة تحتاج الى مراجعة بهدف زيادة الانتاج وحسن توزيع الدخول واصلاح الاختلالات الكبيرة التى نشأت فى مختلف النواحى الاقتصادية حيث أن الاستمرار فى تلك السياسات سوف يؤدى حتما الى أخطار شديدة ينعكس أثرها ليس على الاقتصاد فحسب بل أيضا على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والداخلية والخارجية ولذلك فالتغيير ضرورى فى تلك السياسات ويكون على خطوات فى الاتجاه الصحيح ومما يبعث على الأمل لتحقيق هذا الهدف أنه فى السنوات القليلة القادمة ينتظر أن تستمر موارد خارجية للاقتصاد المصرى من تصدير البترول وتحويلات المصريين فى الخارج ومن القروض والمعونات وهى موارد قد لا يكون مؤكدا استمرارها على فترة أطول مما يقتضى معه الأمر توجيه الجزء الأكبر من هذه الموارد صوب تصحيح المسار الاقتصادى وبناء مستقبل الدولة والشعب على أسس اقتصادية سليمة .

هذا الكلام كله يمكن قوله الآن وهو أن الاقتصاد فى خطر لأنه يعتمد على موارد غير مضمون استمرارها وعرضة للتغير ولها ثمن سياسى وثمن اجتماعى أنت تسير على سياسات قد تراكمت شوية شرق وشوية غرب يعنى سمك لبن تمر هندى أمامك ظواهر فى المجتمع مثلما قلنا وحضراتكم ترونها وهذه الظواهر الاســـــتفزازية وأهلاك الأصول الزراعية واهدار الموارد البشّرية وعَدم الأخذ بالتنظيم الوارد والادارة السليمة .

فمثلا نجد أن شركات التأمين تأخذ أربعة جنيهات لتأمين العربات ، وزودوه الآن ــ هذه الشركات تخسر عشرة أو خمسة عشر جنيهات على هــذا التأمين . وشركات التأمين تقول اننا حكومة وأصــحاب العربات ليسوا بفقراء ويجب أن يعطونا التأمين الذى يعــادل التكلفة .. يقــال ممنوع تحريك الأسعار . أســعار ماذا ؟ وفى الوقت نفسه كيلو المنجــة بـ ٦ جنيهات والعنب بثلاثة جنيهات وكيلو الخيار بثمانين قرشا والفلاح بيأكل خيار والفقير مسيره يأكل عنب ولا أحد يهتم .. المفارقات فى تقدير الغلاء . ونقبل هذه الأسعار الجنونية فى أشياء ولا نقبل أننا نغير تأمين السيارات . ومن ضمن توصيات مؤتمر سنة ٨٢ اغلاق مدينة بورسعيد لأنها تعتبر مصدر تهريب ولم تستجب الحكومة لهذه التوصية لأنها لا تستطيع خوفا من أهالى بورسعيد ولا يوجد سبب آخر .

خلاصة الموقف أن موقف مصر يمكن أن يكون أحسن لأن الشــعب ممكن أن يعمل أكثر ويرتاح أكثر ونحن فى الحقيقة نحاول أن يكون عندنا سياسات قصيرة واعتبر أنها سياسات لا تثق بالشــعب لأن الذى يثق بالشعب يقدر على مصارحته . وقد صور لى أحد الاقتصاديين بالخارج موقف مصر عندما ذكرت له هذه الأمثلة فقال ان مثلكم مثل السيارة التى وضع كشافها بالخلف بدلا من الأمام . فاستوضحت منه ماذا يقصد بهذه الصورة ؟ فقال : أنتم تســيرون للامام ولكن وأنت تحــدد مسارك الى الأمام تضعون الكشاف فى الخلف فأنتم تنظرون الى ما حدث فى المــاضى ثم توجه السيارة نتيجة الأخطاء التى حدثت فى الماضى وليست نتيجــة المستقبل الذى تنشده وذلك لأن الضــوء مسلط على المــاضى باستمرار

ولا يكشف الذى أمامه وبذلك فانه يهتدى بما يراه خلفـــه وليس بما يراه أمامـــــه .

فمثلا نجد أنه نتيجة لكسر ماسورة مياه الجيزة هاجت الدنيا وذهب رئيس الجمهورية الى أمريكا ليحصل على ١٠٠٠ مليون لاصلاح المجاري ولو لم تكن قد كسرت هذه الماسورة فان الوضع سيظل على ما هو عليه. وبالمثل فانه بالنسبة للمرور نجد أننا ننتظـــر لحين تعقد مشكلة المرور فى وسط المدينـــة ثم نقول بوجوب اخلاء وسط القـــاهرة . فاذا كان وزير الداخلية ينادى بعدم مرور السيارات فى وسط القاهرة فكيف يستطيعون قضاء مصالحهم ؟ انه فى هذه الحالة لا يهمه ذلك بل كل ما يهمه ان المرور يسير فى خطه المرسوم فقط وبذلك نعلن نجاح خطة المرور ولكن من الذى سيدفع ثمن هذه العملية خاصة وان الناس لا تستطيع ان توقف سياراتها أمام منازلهم .

اننا الآن فى مصر نستهلك حوالى ٨ مليون طن قمح منها ٢ طن محلى و ٦ مليون طن من الخارج اى بنسبة ١ : ٣ وهذه النسبة فى تزايد مستمر وقد ذكر أحد الوزراء لى أنه متأكد أن الـ ٦ ملايين طن قمح المســـتوردة منها ٣ مليون طن تذهب لغذاء المواشى لأنه لا يوجد فرد فى العـــالم يبلغ استهلاكه من الحبوب ٥٠٠ كجم فى السنة غير الفرد المصرى .. فلمـــاذا نسكت على مثل هذه المشاكل الى أن تتراكم ثم نبدأ فى حل هذه المشـــاكل المتراكمـــة ؟ .

ومن ثم يجب أن ننظر الى الأمام لمدة عشر ســـنوات أو خمســـة عشر عاما ونرتب أنفسنا على هذا الأساس ونعطى أولوية للأشياء التى تحل المواقف القادمة بدلا من أن ننظر الى الخلف باستمرار وهـــذه هى فكرة الكشاف الذى وضع خلف السيارة . فاذا لم يزد الانتاج الصناعى بنسبة خمسة أو ستة أضعاف فى العشرين سنة القادمة ـــ وهذه تكون نقطة أساسية ليس فقط فى الانتاج بل وأيضا فى السياسة العـــامة وفى التشريعات وفى كل شىء .. بحيث يكون هـــذا اتجاه أساسى فى الدولة كلهـــــا .